

دور التدقيق الداخلي في التأثير على قرارات ادارة المخاطر للمحد من المخاطر المصرفية - دراسة تطبيقية على بعض المصارف العراقية

المشرف د. ناجي الجمال المحترم

الباحثة ايلاف فؤاد الديوان

لبنان - طرابلس-جامعة الجنان -كلية إدارة الاعمال

ملخص الدراسة

نستخلص من هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها القيام بتسليط الضوء على الوظيفة التي يقوم بها التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية العراقية بدراسة المخاطر والتأثير على قرارات إدارة المخاطر المصرفية حيث ان هذه الأخيرة تكون في بيئات تتميز بالتغيير والتقلبات السريعة مما يجعل العمل المصرفي يواجه اخطار متعددة ومتنوعة قد تؤثر عليه سلباً من ناحية الاستمرار في نشاطاته وقوته في السوق وان المؤسسات المصرفية العراقية ملزمة بالقيام بدراسة مختلف الظواهر والتغيرات المحيطة بها واخذ كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر المتوقعة والمحتملة وكذلك فإن على المؤسسات القيام بإدارة وتسيير المخاطر حسب منهجية سليمة على أسس علمية واضحة مما يؤدي الى تحقيق عامل النجاح وتجنب التهديدات والنقليل من التعرض للخسائر وهو من العوامل الرئيسية لتحقيق اهداف المؤسسة وعدم القيام بذلك من خلال عدم ادارتها بطرق علمية صحيحة قد تؤدي بها الى فقدان العوائد والفشل في القيام بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصارف وقد توصلت هذه الرسالة الى ان قسم التدقيق الداخلي يساهم في التأثير على قرارات قسم إدارة المخاطر للحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية حيث ان هذا الأخير ليس عمل قسم التدقيق الداخلي الصريح وانما يقوم به كمستشار ومقدم للنصائح في العمل ومحلل للمخاطر المتوقع ان يخضع لها سوق العمل حيث انه يقوم برفعها في تقارير سواء بشكل مباشر بين القسمين او يرفعها للإدارات العليا وهذا كله ينصب ضمن هدف واحد وهو النمو والاستمرارية والازدهار للمؤسسة . وقد اثبتت الدراسة من خلال الفحص عبر برنامج SPSSv٢٦ ان التدقيق الداخلي لديه ارتباط بالقرارات المتخذة من قبل إدارة المخاطر للحد من المخاطر المصرفية التي تحيط بالمؤسسة واختبر ذلك من خلال العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة وهو المصارف العراقية في محافظة واسط وكذلك اثبتت الفرضيات التي تنص على وجود تأثير لوظيفة التدقيق الداخلي على تحسين القرارات المتخذة من قبل إدارة المخاطر وكذلك الفرضية الثانية تنص على وجود تأثير للتدقيق الداخلي في تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف بصورة جيدة وكفاءة والفرضية الثالثة التي تقضي على ان هناك تأثير على استجابة قسم إدارة المخاطر الى التحليلات والتوصيات التي يقدمها قسم التدقيق الداخلي. ومن اهم التوصيات التي جاءت في الدراسة كانت تقضي بضرورة تكثيف الدورات التدريبية للموظفين ضمن اختصاص إدارة المخاطر وكذلك توظيف ذوي الاختصاص في هذين القسمين والاستعانة بالموظفين ذوي الخبرة وذوي السنوات الطويلة في هذا المجال وضرورة احداث اقسام خاصة لكل من التخصصين في كل فرع من الفروع.

Abstract

We conclude from this study, through which we tried to shed light on the function performed by the internal audit in Iraqi banking institutions by studying the risks and influencing the decisions of banking risk management, as the latter are in environments characterized by rapid change and fluctuations, which makes the banking business face multiple and varied risks that may It negatively affects it in terms of continuing its activities and its power in the market, and that Iraqi banking institutions are obligated to study the various phenomena and changes surrounding them and take all necessary measures to confront expected and potential risks. The success factor, avoiding threats and reducing exposure to losses, which is one of the main factors for achieving the objectives of the institution and not doing so by not managing it in correct scientific ways that may lead to loss of returns and failure to achieve the strategic objectives of banks. This thesis concluded that the internal audit department contributes to the impact On the decisions of the risk management department to reduce the risks to which banking institutions are exposed, as the latter is not the work of the internal audit department explicitly, but rather it acts as a consultant and provider of business advice and an analyst of the risks expected to be subject to the labor market, as it raises them in reports, whether directly between the two departments Or raise it to higher managements, and this is all within one goal, which is the growth, continuity and prosperity of the institution.

The study has proven through examination via the SPSS^{v26} program that internal audit has a link with the decisions taken by the risk management to reduce the banking risks that surround the institution, and this was tested through the sample taken from the study population, which is the Iraqi banks in Wasit Governorate, as well as the hypotheses that stipulate the existence of an impact The internal audit function improves the decisions taken by risk management, as well as the second hypothesis states that there is an effect of internal audit in analyzing the risks that the bank is exposed to in a good and efficient way, and the third hypothesis that states that there is an impact on the response of the risk management department to the analyzes and recommendations provided by the audit department procedure.

Among the most important recommendations that came in the study was the need to intensify training courses for employees within the competence of risk management, as well as the employment of specialists in these two departments, the use of experienced employees and those with long years in this field, and the need to create special departments for each of the two specializations in each of the branche.

المقدمة:

نتيجة التطورات الكبيرة التي طرأت على العالم في جميع النواحي اخذ التدقيق نصيبه من هذه التطورات حيث كان سابقا مجرد قسم بسيط بالمؤسسة لا يحدث فارقا كبيرا والان المؤسسة اخذت تعي جيدا دور التدقيق المهم في متابعة اعمال اداراتها المختلفة ولهذا عمدت على تطوير هذا القسم من خلال زج موظفيه بالدورات الحديثة واتباع النظم الرائدة في هذا المجال وكذلك كان هذا نتيجة للخسائر والاختفاقات والتلاعبات المالية والمحاسبية بالنظم المالية داخل المؤسسات فنشأة مشكلة ادت الى فقدان الثقة بهذه النظم ونشوء حالة من عدم التأكد وفقدان القيمة للعمل داخل الوحدات فأصبحت الحاجة ملحة لوجود وحدة تراقب العمل وتخفف من حدة المخاطر التي تحيط بالمؤسسة وتعمل على تقديم الارشادات والنصح بهذا المجال حتى تتمكن الادارات العليا للمصارف من الاطمئنان حول سير العمل بشكل صحيح وفقاً لنظم الحوكمة العالمية للمساعدة في ادارة الخطر بشكل سليم وفعال. في المؤسسات الحديثة اصبحت مهنة التدقيق من اهم مهن الرقابة الحديثة حيث وجب وجودها في كل مؤسسة او شركة او مصرف بل وفي كل قسم من اقسام المؤسسات او ان تكون قسم او وحدة مستقلة داخل المؤسسة تكون مسؤولة عن الرقابة داخلها. فالتدقيق هو عملية مراجعة منتظمة للأعمال التي اجريت في المؤسسة في فترات سابقة او ستجري في فترات مقبلة لغرض منها الوقوف على نقاط القوة والضعف والاطمئنان والشوايب الموجودة في الاعمال والتحقق من مصداقيتها والتي قد تنبئ عن اخطار محتملة يمكن تفاديها واجتيازها والعمل عليها من اجل مصلحة المؤسسة. فالتدقيق عملية مستمرة ومهمة يجب ابداء الاهتمام بها من قبل ادارة المؤسسة وتعيين اكفى المختصين في مجالها ومواكبة التطور والحداثة في مجالاتها واستخدام أحدث التقنيات في الكشف عن الخلل الواقع سواء كان في السجلات او الوصولات والبيانات او غيرها من المجالات التي يقع عليها التدقيق في المؤسسة. ان التدقيق الداخلي هو وحدة مهمة تعمل على اعطاء الارشادات والتقارير عما تجده في مراجعاتها من مخاطر نقاط الضعف (داخليا) والتهديدات والمخاطر التي تحيط بالمؤسسة (خارجيا) فاذا كانت المؤسسة تعطي سلطة لهذا القسم وتجعله غير مركزي ولا يخضع لأي جهة بحيث انه يكون حياديا فسيكون موقفه جيدا في تغيير او التأثير على قرارات ادارة المخاطر بشكل ايجابي في تفادي التهديدات الخارجية وتحويل نقاط الضعف الداخلية الى نقاط قوة.

الإطار النظري: التدقيق الداخلي وتأثيره على قرارات ادارة المخاطر للحد من المخاطر المصرفية

١- مفهوم التدقيق الداخلي:

- التدقيق: هو فحص السجلات والدفاتر لأثبات سلامتها وموثوقية البيانات المستخرجة منهم والشهادة هي القيام بإجراء الفحص للسجلات للدفاتر المحاسبية لغرض تحديد ان كانت تعكس بصورة صحيحة كل المعاملات المتعلقة بها في بعض الحالات يجب التأكد إذا كانت المعاملات مدعومة من قبل السلطة.

- وكما يمكن تعريفه بمفهومه الحديث على انه فحص بشكل منهجي وعلمي للسجلات والاعمال والدفاتر المالية والقانونية لأجل التحقق منها والابلاغ عن حقيقة الوضع المالي المفصح عنه في الميزانية العمومية وصافي الدخل المعلن عنه في بيان الخسائر والارباح وكما يذكر الكاتب بأن التدقيق ليس محكمة للتفتيش والغرض منها ليس العثور على الاخطاء فقط وانما الهدف منها هو لفت الانتباه الى وجود ثغرة ادارية في العمل واقتراح الوسائل والطرق التي من الممكن تنفيذ الخطط الموضوعية بشكل أسرع وبكفاءة اكبر وتكلفة اقل. (Mehta & Anamikal, ٢٠٢٠)

- التدقيق: هو جمع وتقييم الادلة للمعلومات في المؤسسة لبيان مدى التوافق مع المعايير الموضوعية سلفاً وتقديم تقرير عن ذلك ويجب ان يكون الشخص الذي يقوم بأداء التدقيق مستقل وكفوء. (ارينز و لوبك، ٢٠٠٩)

- التدقيق: هو فحص لأنظمة الرقابة داخل المؤسسة والمستندات والحسابات والبيانات والدفاتر الخاصة بالمشروع التي تخضع للتدقيق فحص انتقادي منظم لغرض التمكن من الوصول الى رأي فني محايد على مدى دلالة القوائم المالية وعن وضعها المالي للمشروع خلال فترة معينة ومحددة ومدى تحديدها للنتائج من ربح او خسارة عن تلك الفترة. (امين، ٢٠٠٤، صفحة ١٠)

٢- مراحل واجراءات عملية التدقيق

تمر عملية التدقيق بمراحل خمسة رئيسية يقوم بها المدقق خلال دورة حياة عمله، وهي كما يأتي:
شكل رقم (١) يمثل خطوات عملية التدقيق



المصدر: (من اعداد الباحثة)

اولاً: المرحلة الاولى: التخطيط:

ان الغرض الاساسي من تخطيط التدقيق هو تنفيذ العملية التدقيقية بصورة موضوعية للوصول الى استنتاجات متصفة بالدقة وذلك للوصول الى القرارات السليمة والصحيحة لحل اوجه الضعف بواسطتها سواء كانت في المستندات والوثائق المعتمدة لتنفيذها او في الاداء وتحسين الفعاليات التنفيذية وتكون مسؤولية التدقيق وادارة العملية التدقيقية على ممثل الادارة. لضمان تنفيذ التدقيق بطرق فاعلة والوصول الى نتيجة دقيقة يجب على الادارة تهيئة بعض المتطلبات ومنها ما يأتي:

- ١- يجب ان يتم تحديد مجالات التدقيق.
- ٢- تحديد وتسمية مدقق واحد او أكثر حسب طبيعة العملية التدقيقية.
- ٣- القيام بإعطاء المدقق قوائم فحص بصورة رسمية ومن هذه الوثائق:
 - أ- التقارير السابقة للتدقيق.
 - ب- المواصفات المرجعية لغرض المقارنة.
 - ت- تعليمات خاصة بالعمل ذي العلاقة.
 - ث- خطط العمل واسلوب التفتيش النوعي المعتمد في المؤسسة.

- ٤- التنسيق مع الجهات التي سوف تتم عمليات التدقيق عليها.
- ٥- التأكد قبل البدء بعمليات التدقيق من ان المدقق قام بالمهام الاتية:

- أ- التعرف على المواقع المراد تدقيقها.
- ب- الاطلاع والمعرفة بالإجراءات والتعليمات العمل المعتمد في الموقع
- ت- الاطلاع والتعرف على الهيكل التنظيمي للقسم الذي سوف يدقق
- ث- استيعاب للعملية التي تجري في الاقسام للوقوف وفحص الاماكن التي من الممكن البحث فيها عن الادلة والادوات الموضوعية للمطابقة او عدمها.

ثانياً: المرحلة الثانية: التنفيذ والتحقق والتقييم:

مرحلة التنفيذ هي المرحلة التي يبدأ بها العمل الفعلي للتدقيق بفحص البيانات والسجلات للقسم الذي وقع عليه التدقيق (الطائي، العجيلي، و الحكيم، ٢٠٠٨، الصفحات ٢٨٩-٢٩٠) وتعد هذه الوظيفة امتداداً لمدى الالتزام والتضمن لكل الاحداث المالية في السجلات والقوائم المحاسبية والمالية لهذا فان مفهوم التحقق والتقييم يشمل التأكد من ان اجزاء نشاط المؤسسة كلها تحت المراقبة والتدقيق الداخلي لذا فان قيام المدقق بهذا الاجراء الداخلي يكون من خلال انشاء برامج التدقيق الداخلي من خلال الخرائط التنظيمية وليس من خلال التقارير المالية وفي هذه الحالة يعد المدقق ممثلاً للإدارة العليا وذلك لأنه يقوم بعملية تقييم لمدى تقارب اهداف الانظمة الشرعية مع الاهداف الموضوعية من قبل الادارات العليا ومدى كون النظام يتماشى مع متطلبات الادارة .

ثالثاً: المرحلة الثالثة: التقرير:

تمثل تقارير المدقق الداخلي من الادوات المهمة والمحورية يستخدمها المدققون الخارجيون للمساعدة على تقييم نظم الرقابة الداخلية وتحديد مدى الفحوصات التي سيقوم بها كما توضح له اين تكمن المشاكل المواضيع الهامة التي تتطلب الفحص أكثر من غيرها. لا شك من ان تقرير المدقق الداخلي هو المنتج

لعمليات الفحص والتحقق والتقييم وهدفه منه هو توفير المعلومات للأشخاص المستفيدين ومتخذي القرارات في وقتها المناسب وضمان ان معلوماته واضحة وتعبّر عن وضع المؤسسة الحقيقي وان مما لا شك فيه ادارة وحدة التدقيق الداخلي تتحمل الكثير من المسؤوليات نحو متخذي القرارات على اعتبار ان مسؤوليتها هي تحقيق الاهداف الموضوعية من قبل الرقابة الداخلية التي تتضمن رقابة الكفاءة وفاعلية العمليات والرقابة على التقارير المالية ورقابة الالتزام.

رابعاً: المرحلة رابعة: المتابعة التطوير وتقويم النتائج:

ان التدقيق الداخلي يعتبر اداة تغذية عكسية ان بفحصه وتقييمه للأنشطة والعمليات المتواجدة قد تخرج بعدة توصيات تكون مثابة مدخلات تعاود الادارات العليا مراجعتها لتخرج منها بتوصيات اجدد تكون بديلة او محدثة تؤثر بصورة ايجابية على الأنشطة والعمليات المتعلقة بها، وهذا ما يثبت ان نتائج الأنشطة التدقيقية الداخلية يمكن استخدامها كغذية عكسية لتعديل الخطط وتحديثها والاستفادة من الاخطاء السابقة. تعتبر تقارير التدقيق بمثابة اداة لتقييم الاداء التشغيلي وكذلك يعتبر نافذة للمدراء التشغيليين لأبداء آرائهم واعمالهم ويعطي الحافز لعاملي الادارات التشغيلية وكذلك يحفز الادارة العليا على المواضيع التي لا يجرؤ المدراء على طرحها لخوفهم من القوانين والروتين السائد. (جابر، ٢٠٢٢، صفحة ٢٢) وفي هذا الصدد يجب على ممثل الادارة ان يتأكد من حصول اتفاق ما بين المدقق والممدق عليهم وباقي المعنيين بالعملية التدقيقية على الامور التي سنذكرها قبل موافقتهم على الاجراءات التصحيحية والفترة اللازمة لا نجازها ومن هذه الامور:

- ١- الحالات الغير متطابقة
- ٢- النشاطات التصحيحية التي تم اقتراحها لمعالجة حالات عدم التطابق والحد من تكرارها.
- ٣- الفترة الزمنية المحددة لإتمام الأنشطة التصحيحية ومن ضمنها فترة انجاز الأنشطة وتقييم الفاعلية لها. بالإضافة الى فترة اعادة التدقيق واغلاق تقارير عدم المطابقة، وبناءً على ما سبق يمكن ايجاز مهام المرحلة هذه بما يأتي من فعاليات:
- أ- تحديد حالات عدم المطابقة والتعريف عنها.
- ب- اجراء طلبات الاجراءات التعديلية.
- ت- تحديد الفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز الأنشطة التصحيحية بالاتفاق مع الجهات التي يتم التدقيق عنها.
- ث- تقييم فاعلية الأنشطة التشغيلية ومتابعتها.
- ج- توثيق وكتابة نتائج تنفيذ النشاطات التصحيحية وكتابته في السجلات.
- ح- اغلاق الطلبات الخاصة بالأنشطة التصحيحية وتوثيق هذا في السجلات
- خ- رفع التقارير للمثل عن الادارة تعبيراً عن التزام الجهة الواقع عليها التدقيق بالإجراءات التصحيحية بكاملها.

خامساً: المرحلة الخامسة: التوثيق:

تتضمن هذه المرحلة بصورة رئيسية بوجوب القيام بعملية حفظ وثائق التدقيق في ملفات بكل يضمن امكانية الرجوع اليها عند احتياجها من جهة والمحافظة عليها من الضياع والتلف من جهة اخرى. بهدف الاعتماد عليها كمرجع للأنشطة التدقيقية اللاحقة ومن اهم هذه الوثائق:

- ١- خطة التدقيق.
- ٢- قوائم التدقيق التي تم اعتمادها لتنفيذ نشاطات التدقيق.
- ٣- خطة الاجراءات التدقيقية.

٤- الوثائق الخاصة بفاعلية المتابعة للإجراءات التصحيحية.

٥- تقارير التدقيق النهائي. (الطائي، العجيلي، والحكيم، ٢٠٠٨، الصفحات ٣٠١-٣٠٢)

٣- مفهوم الخطر

ان دراسة المخاطر هو امر مهم تهتم به عدد من العلوم الاجتماعية منها علم الاقتصاد وعلم الاحصاء وعلم الادارة المالية والتأمين وتختلف تفسير ونظرة كل علم من هذه العلوم الى المخاطرة وكل علم له خصوصياته التي ينفرد بها عن الاخر. (بومازونة و ونام، ٢٠٢٠) ان المصطلحين المخاطرة وعدم اليقين هما مصطلحان متبادلان الا انهما غير متطابقين، فعدم اليقين الذي يأخذ بعين الاعتبار الحدث فقط والاحتمالات تكون غير معروفة تماماً فيمكن تعريف مفهوم الخطر على انه "الاثار المتراكم لاحتمال حدوث حوادث غير مؤكدة قد تقوم بالتأثير بشكل ايجابي او سلبي على اهداف المؤسسة". (Pritchard, ٢٠١٥, p. ٧) كما عرفه "معهد المدققين الداخليين الأمريكيين" المخاطر على انها: احتمال حدوث احداث او ظروف من الممكن ان تؤثر على تحقيق أغراض المؤسسة ويمكن ان تقاس المخاطر بواسطة مدى تأثيرها على اهداف المؤسسة واحتمالية حدوثها. (فاتح و مراكشي، ٢٠١٣، صفحة ٢٣)

٤- إدارة المخاطر

ان وجود المخاطر في المؤسسة هو شر لا بد منه ومن غير الممكن تجاهله، ولذا كان لا بد على القائمين في إدارة المؤسسة المالية والتجارية من إدارة هذا الخطر بصورة مناسبة لغرض السيطرة عليه ولهذا تم انشاء إدارة مختصة في هذه المؤسسات تسمى إدارة المخاطر. ان إدارة الخطر لا تعني التخلص من الخطر لان هذا يعني في ذات الوقت التخلي عن العائد المتوقع، وإدارة المخاطر تعني استخدام أدوات مناسبة تساعد على تقليل الخسائر المحتملة والقيام بالسيطرة على تلك المخاطر. ويمكن تعريف إدارة المخاطر على انها: مجموعة من الأنشطة والعمليات الخاصة بالتخطيط والقيادة والرقابة والتنظيم للموارد الخاصة بالمنظمة لأجل تقليل الاثار المحتملة للخطر الذي تتعرض له تلك الموارد. وكذلك تعرف إدارة المخاطر تحديد الخطر الذي يهدد الأصول او قدرتها الايرادية في المشروع والقياس لهذه المخاطر والسيطرة عليها. (ناولو، ٢٠٢٢، صفحة ٩)

٥- أنواع المخاطر المصرفية

هناك ادبيات تقسم المخاطر المصرفية الى نوعين:

أولاً: المخاطر المنتظمة (النظامية): وهي المخاطر التي تكون متعلقة بالنظام ذاته وحدث هذه المخاطر بالعادة عند وقوع احداث كبيرة والأسواق تتأثر بها بكاملها مثلاً وقوع حروب او احداث داخلية مفاجئة او النظام السياسي يتغير ولا توجد هناك سياسة لحماية المصرف من المخاطر الناتجة عن هكذا احداث ومن اهم خصائص هذه المخاطر ما يلي:

أ- تكون نتاج عن عوامل تؤثر بالسوق بشكل عام وليس خاص.

ب- لا يكون تأثيرها مقتصر على قطاع معين.

ت- من غير الممكن تجنبها بالتنوع.

ثانياً: المخاطر غير المنتظمة: وهي مخاطر تنشأ بسبب نوع الاستثمار وطبيعته وليس بسبب طبيعة النظام المالي بشكل عام يؤدي الى جعلها خاصة بالمشروع وهي تكون نتاج عن التعاملات الاستثمارية فيكون تأثيرها على مستثمر او مشروع معين دون غيره، ولهذا من الممكن تجنب هذه المخاطر بواسطة التنوع الاستثماري فهذه المخاطر تكون خاصة فيجب لتلافيها القيام بتنوع الاستثمار والقيام بإدارتها بكفاءة عالية.

وهناك دراسات أخرى تصنف أنواع أخرى من المخاطر كالمخاطر الأخلاقية والمخاطر القانونية ومخاطر التكنولوجيا وغيرها من المخاطر. (رهيف (٢٠١٥، pp. ٣٩٩-٤٠٠),

٦- دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

يوجد هناك دور مهم للتدقيق الداخلي يقوم به في تفعيل إدارة المخاطر ويكون هذا الدور بمثابة إعطاء ضمانات منطقية الى مجلس الإدارة بخصوص فاعلية نشاطات إدارة المخاطر في المصرف، والتأكيد على ان مخاطر الاعمال تدار بصورة مناسبة. (قورين، قيدوان & عبو (٢٠١٩، p. ٤٢٥),

٧- دور التدقيق الداخلي في التأثير على قرارات ادارة المخاطر

يلعب التدقيق الداخلي دوراً مهماً في إدارة المخاطر البنكية فالتدقيق الداخلي بحكم تعريفه يوفر ضمانات موضوعية ومستقلة تهدف الى إضافة قيمة وتطوير عمليات البنوك بناءً على ما تطلبه لجنة بازل والتي تعني بوجوب بناء قاعدة للبيانات بكل الخسائر والاطعاء التشغيلية التي تحصل في المصرف لغرض تحليلها والتقليل من تكرارات حدوثها في المستقبل وهذا بتقييم ورفع كفاءة إجراءات الرقابة المعمول بها في البنك الشيء الذي يتطلب من كافة الجهات في البنك بضرورة إبلاغ ادارة المخاطر عن الخسائر والاطعاء التي تحصل والحلول التي تبنيها.

وعلى النحو يوجد هناك العديد من العوامل الأساسية يجب ان يؤخذ بها بعين الاعتبار عند القيام بتحديد أدوار التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وهي:

- الابتعاد عن أي نشاط يهدد موضوعية واستقلالية المدقق الداخلي.

- القيام بالأعمال التي لها اسهام في تحسين أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

(٢٠١٥، p. ٣١١، بلقاسم & الغالي)

الجانب التطبيقي: دراسة ميدانية لعينة من المصارف العراقية ضمن محافظة واسط

١- منهجية الدراسة:

منهجية الدراسة وهي الطريقة أو الأسلوب الذي سوف يتم بها تناول موضوع البحث ورصد الظواهر العلمية والمعارف حتى يتم فحص الحقائق والتأكد من صحتها. ففي هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يكون معتمداً على الدراسات للظاهرة كما هي في ارض الواقع ووصفها والتعبير عنها كميًا وتحليليًا وتقديم العلاقة بين المتغيرات المختلفة حتى يتم تفسيرها والتوصل الى الاستنتاجات تساهم في حل المشكلة قيد الدراسة وتسليط الأضواء عليها بشكل صحيح وسوف يتم الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات الأولية بشكل رئيسي وكذلك سوف يتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك في تحليل البيانات والمعطيات حتى يتم معرفة ماهية العلاقة ما بين المتغيرات وحتى يتم اثبات الفرضيات أو نفيها.

٢- مصادر جمع البيانات:

سوف يتم الاستعانة بالعديد من المصادر لجمع المعلومات المراد استخدامها في الفحص والتحليل ومنها ما يلي:

١- مصادر البيانات الأولية:

تمثلت تلك المصادر في القيام بتصميم واعداد استبيان ومن ثم توزيعها على العينة الخاصة بالدراسة، وهذا للقيام بدراسة البعض من مفردات البحث وتجميع وحصر المعلومات اللازمة لموضوع البحث وثم بعد ذلك القيام بتفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS٢٦.

٢- مصادر البيانات الثانوية:

عن طريق المصادر الثانوية تم الحصول على البيانات في المذكرات والكتب والدراسات السابقة والمجلات الخاصة بموضوع الدراسة.

٣- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بالمؤسسات المصرفية العراقية ولإجراء الدراسة تم اختيار مجموعة من المؤسسات البنكية وكانت هذه المؤسسات متواجدة في محافظة واسط وهي مصرف الرافدين والمصرف الزراعي ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي وتتكون عينة الدراسة من المدراء وكادر قسم التدقيق داخل المصارف وكادر إدارة المخاطر فيه، وهذه المصارف مرخصة للعمل من قبل البنك المركزي العراقي ومجتمع الدراسة يكون متمثل في المصارف وبالأخص في المصارف العراقية في محافظة واسط.

٤- تقديم أداة الدراسة: وحتى نتأكد من معرفة آراء شخصيات العينة لفقرات الاستبيان تم ملئ الإجابات وفق مقياس ليكارت (Likert scale) الخماسي وكما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (١) يمثل درجات قياس الدراسة

الرأي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة بمقياس ليكارت الخماسي

لقد تم القيام بتوزيع ٧٥ استمارة استبيان على العينة القصدية من مدراء ورؤساء اقسام وموظفين وتم استرجاع ٦٥ منها حيث تم الإبقاء على ٦٠ استمارة صالحة بعد ما تم استبعاد باقي الاستمارات المقدرة ب (١٥ استمارة): استبعدت منها ٥ لعدم صلاحيتها في الدراسة و ١٠ استمارات لم يتم استلامها، وفي الجدول التالي ايبين المؤسسات المستجوبة ونسبة الاستجابة لكل منها:

الجدول رقم (٢) يمثل العدد للاستبيانات الموزعة والمسترجعة في مجتمع الدراسة

المؤسسة	الاستبيانات الموزعة	المسترجعة او المستلمة	الصالح منها	نسبة الاستجابة للاستبيان
الرافدين	٢٠	١٦	١٥	٨٠%
الزراعي	٢٠	١٨	١٧	٩٠%
الشرق الأوسط	٢٠	١٧	١٥	٨٥%
الاستثمار العراقي	١٥	١٤	١٣	٩٣.٣٣%
المجموع	٧٥	٦٥	٦٠	٨٦.٦٦%

الجدول من اعداد الباحثة حسب المعطيات في الاستبيان

٥- تحليل البيانات

أولاً: تحليل المعلومات الشخصية:

١- الجنس:

في الجدول ادناه سوف نبين التكرارات لكل نوع من الجنس حيث ان الجنس ذكر قد تكرر (٣٩) مرة وهي تساوي نسبة (٦٥%) من المجموع الكلي والجنس انثى تكرر (٢١) مرة وهي تساوي نسبة (٣٥%) من المجموع الكلي للاستبيان.

الجدول رقم (٣) يمثل فئات الجنس في العينة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	انثى	٢١	٣٥%
	ذكر	٣٩	٦٥%
	المجموع	٦٠	١٠٠%

"الجدول من اعداد الباحثة حسب المعطيات في الاستبيان مستخرجة من SPSS"

٢- الفئات العمرية:

في الجدول ادناه سوف نبين التكرارات لكل فئة من الاعمار حيث ان العمر (من ٢٠-٣٠) قد تكرر (٧) مرة وهي تساوي نسبة (١١.٧٪) من المجموع الكلي والفئة (٣١-٤٠) قد تكررت (٢٩) مرة وهي تساوي نسبة (٤٨.٣٪) من المجموع الكلي للاستبيان والفئة (٤١-٥٠) قد تكررت (١٨) مرة وهي تساوي نسبة (٣٠٪) من المجموع الكلي وكذلك الفئة الأخيرة (أكبر من ٥٠ سنة) قد تكررت (٦) مرة وهي تساوي نسبة (١٠٪) من مجموع الاستبيان الكلي وتحليل هذه الاعداد والنسب يبين ان العينة كانت اغلبها من الموظفين الشباب في اقسام التدقيق وإدارة المخاطر.

الجدول رقم (٤) يمثل الفئات العمرية في العينة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
الفئات العمرية	من ٢٠-٣٠	٧	١١.٧٪
	من ٣١-٤٠	٢٩	٤٨.٣٪
	من ٤١-٥٠	١٨	٣٠٪
	أكبر من ٥٠ سنة	١٠	١٠٪
	المجموع	٦٠	١٠٠٪

"الجدول من اعداد الباحثة حسب المعطيات في الاستبيان مستخرجة من SPSS"

٣- مستوى الدراسة:

في الجدول ادناه سوف نبين التكرارات لكل فئة من مستويات الدراسة حيث ان مستوى الدراسة الأول الذي يمثل شهادة الثانوية او الإعدادية لم يكن أي من العينة متوظف بهذه الشهادة اما المستوى الذي يليه وهو شهادة الدبلوم قد تكرر (٣) مرة وهي تساوي نسبة (٤.٨٪) من المجموع الكلي ومستوى الدراسة بكالوريوس قد تكررت (٣٨) مرة وهي تساوي نسبة (٦١.٣٪) من المجموع الكلي للاستبيان ومستوى الدراسة بكالوريوس قد تكررت (١٩) مرة وهي تساوي نسبة (٣٠.٦٪) من المجموع الكلي وهذه النسب للعينات تبين ان المصارف توجب توظيف موظفين لديهم شهادات في قسمي التدقيق وإدارة المخاطر.

الجدول رقم (٥) يمثل مستويات الدراسة في العينة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
مستوى الدراسة	دبلوم	٣	٤.٨٪
	بكالوريوس	٣٨	٦١.٣٪
	دراسات عليا	١٩	٣٠.٦٪
	المجموع	٦٠	١٠٠٪

"الجدول من اعداد الباحثة حسب المعطيات في الاستبيان مستخرجة من SPSS"

٤- الوظيفة الحالية:

في الجدول ادناه سوف نبين التكرارات لكل فئة من الوظائف الحالية للعينات حيث ان وظيفة اداري تكررت في العينة بعدد (٢٠) مرة وهي تساوي نسبة (٣٣.٣%) من المجموع الكلي اما وظيفة مدقق فقد تكررت في العينة بعدد (١٧) وهي تساوي نسبة (٢٨.٣%) اما وظيفة محاسب فقد شغلها (٢١) موظف وهي تساوي نسبة (٣٥%) من مجموع العينة اما وظيفة تقني قد تكرر (٢) مرة وهي نسبة تساوي (٣.٣%) من المجموع الكلي للعينة في الاستبيان وهذه تمثل مسميات وظائف الموظفين في قسمي التدقيق وإدارة المخاطر.

الجدول رقم (٦) يمثل الوظائف الحالية للعينة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
الوظيفة الحالية	اداري	٢٠	٣٣.٣%
	مدقق	١٧	٢٨.٣%
	محاسب	٢١	٣٥%
	تقني	٢	٣.٣%
	المجموع	٦٠	١٠٠%

"الجدول من اعداد الباحثة حسب المعطيات في الاستبيان مستخرجة من SPSS"

٥- سنوات الخبرة:

يمثل الجدول ادناه سنوات الخبرة للعينة المستخدمة في الدراسة حيث ان (١٤) موظف لديهم اقل من خمس سنوات خبرة وهي تمثل نسبة (٢٣.٣%) من المجموع الكلي وهناك (١٧) موظف لديهم من ٥-١٠ سنوات خبرة وهذا العدد يمثل نسبة (٣٨.٣%) من المجموع الكلي والموظفين اللذين لديهم أكثر من ١١ سنة خبرة بلغ عددهم في العينة (٢٩) موظف وهم يمثلون نسبة (٤٨.٣%) من المجموع الكلي للعينة وتبين هذه الاعداد ان اغلب من يعمل في قسمي التدقيق وإدارة المخاطر هم موظفين ذو خبرة.

الجدول رقم (٧) يمثل سنوات الخبرة للعينة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	اقل من ٥ سنة	١٤	٢٣.٣%
	من ٥-١٠ سنة	١٧	٣٨.٣%
	أكثر من ١١ سنة	٢٩	٤٨.٣%
	المجموع	٦٠	١٠٠%

"الجدول من اعداد الباحثة حسب المعطيات في الاستبيان مستخرجة من SPSS"

٦- عدد الدورات التدريبية:

من خلال التحليل للبيانات الخاصة بعينة الدراسة التي تم اخذها من الاستبيان تبين ان اغلب الموظفين قد خضعوا الى الدورات التدريبية واعدادها تتفاوت من موظف الى اخر وهناك أيضا من هم لم يخضعوا للدورات التدريبية بعد وهم (٦) موظفين وخضع الى (١١) دورة تدريبية موظف واحد فقط وخضع (١٦) موظف الى دورتان تدريبيتان و ستة موظفين خضع الى ثلاثة دورات وخمسة موظفين خضعوا الى أربعة دورات تدريبية وهناك خمسة موظفين خضعوا الى خمسة دورات تدريبية وهناك موظفين خضعوا الى (٦) دورات تدريبية وموظف واحد خضع الى (٧) دورات تدريبية وثلاثة موظفين خضعوا الى (٨) دورات

تدريبية وأخيرا هناك خمسة موظفين خضعوا الى (١٠) دورات تدريبية وهي اعلى رقم ظهر في الاستبيان.

الجدول رقم (٨) يمثل عدد الدورات التدريبية للعينة

		عدد الدورات_التدريبية			
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	٠	٦	٩.٧	١٠.٠	١٠.٠
	١	١١	١٧.٧	١٨.٣	٢٨.٣
	٢	١٦	٢٥.٨	٢٦.٧	٥٥.٠
	٣	٦	٩.٧	١٠.٠	٦٥.٠
	٤	٥	٨.١	٨.٣	٧٣.٣
	٥	٥	٨.١	٨.٣	٨١.٧
	٦	٢	٣.٢	٣.٣	٨٥.٠
	٧	١	١.٦	١.٧	٨٦.٧
	٨	٣	٤.٨	٥.٠	٩١.٧
	١٠	٥	٨.١	٨.٣	١٠٠.٠
Total		٦٠	٩٦.٨	١٠٠.٠	
Missing System		٢	٣.٢		
Total		٦٢	١٠٠.٠		

"الجدول من اعداد الباحثة حسب المعطيات في الاستبيان مستخرجة من SPSS"

٧- مجال الدورات التدريبية:

تم وضع خيارات في الاستبيان تمثل دورات في التدقيق والمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وكانت إجابة العينة من الموظفين كلا حسب الدورات التي خضع لها فمنهم من خضع لها جميعها ومنهم من لم يخضع لأي منها وما بين هذه وتلك تفاوت في الاعداد:

الجدول رقم (٩) يمثل مجال الدورات للموظفين في العينة

مجال الدورات		التدقيق		محاسبة		تكنولوجيا المعلومات		إدارة المخاطر	
خضع ام لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم
	٣٠	٣٠	٢٤	٣٦	١٤	٤٦	١٤	٤٦	٤٦
	%٥٠	%٥٠	%٤٠	%٦٠	%٢٣.٣	%٧٦.٦	%٢٣.٣	%٧٦.٦	%٧٦.٦
المجموع	٦٠		٦٠		٦٠		٦٠		٦٠

"الجدول من اعداد الباحثة حسب المعطيات في الاستبيان مستخرجة من SPSS"

ثانياً: ثبات أداة الدراسة:

وتشير هذه الدراسة الى عدم تعريض نتائج الاستبيان للتغيير مع ظروف القياس وقد تم هذا باستعمال الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS عبر استخراج معامل الاتساق الداخلي (الفا كرونباخ S Cronbach'Alpha) باستخدام متغيرات الدراسة لجميع فقرات الاستبانة للتأكد من مدى الصحة للاستبيان، ومن بعد القيام بالتحليل سيتم ادراج النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (١٠) يمثل قيم الثبات

الرقم	المتغيرات	عدد الفقرات	قيمة المعامل
١-	مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي بتحسين القرارات المتخذة في ادارة المخاطر	١١	٠.٧٤٣
٢-	مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف بصورة جيدة وكفؤة	٨	٠.٧٦٥
٣-	مدى استجابة إدارة المخاطر الى التحليلات والتوصيات التي يقدمها قسم التدقيق الداخلي	٧	٠.٧٤٢
٤-	الاستبانة بأكملها	٢٦	٠.٨٧٥

"الجدول من اعداد الباحثة حسب المعطيات في الاستبيان مستخرجة من SPSS"

ان قيمة الالف بصورة عامة تتراوح بين ١_٠ وكلما اقتربت الى ٠ كلما كانت غير متمسة بالثبات وكلما اقتربت النسبة من ١ كلما اتسمت بالثبات تمت الملاحظة من خلال الجدول ان مقدار الثبات للبيانات في متغيرات الدراسة تجاوزت كلها ٠.٧ في حين بلغت نتيجة المعامل الكلي للالف ٠.٨٧٥ وهذه القيم جيدة للثبات حيث ان هذه النسب مقبولة للاعتماد اذ انها فاقت الحد الأدنى الذي متفق عليه للاعتمادية وهي ٠.٦٠.

ثالثاً: قياس ليكرات الخماسي:

وبما ان المتغير الذي سيعبر عن الاختيارات وهي ((موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)) هي مقاييس ترتيبية والأرقام التي دخلت في برنامج SPSS هي تعبير عن الاوزان لكل اختيار وهي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١١) يمثل الاوزان للإجابات في SPSS

الخيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
القيمة	٥	٤	٣	٢	١

ومن ثم بعد هذا نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المرجح) ويتم ذلك من خلال حساب المدى اولا حيث يساوي ٤-١=٥ ومن ثم يتم حساب طول الفئة عبر تقسيم المدى على العدد للفئات (أي الخيارات في السؤال) وتساوي ٤/٥=٠.٨٠ وهكذا تكون الخيار الأول لقيم المتوسطات الحسابية هي من ١ الى ١+ ٠.٨٠ وهكذا تحتسب لباقي الفئات وسندرجها في الجدول التالي:

جدول رقم (١٢) يمثل المتوسط المرجح للإجابات

المستويات	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	١ - ١.٨٠
غير موافق	١.٨١ - ٢.٦٠
محايد	٢.٦١ - ٣.٤٠
موافق	٣.٤١ - ٤.٣٠
موافق بشدة	٤.٣١ - ٥

رابعاً: التوزيع التكراري والنسب المئوية للمتغيرات متوسط حسابي وانحراف معياري ومعامل اختلاف:

١- التوزيع التكراري والمتوسط والانحراف المعياري ونتيجة مقياس ليكرات:

المحور الأول: مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي بتحسين القرارات المتخذة في إدارة المخاطر: أجمع أفراد العينة في الدراسة على الموافقة على الفقرات الخاصة ب مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي بتحسين القرارات المتخذة في إدارة المخاطر وظهر هذا من خلال احتساب المتوسط الحسابي العام الذي كان ضمن نسب الفئة الرابعة من مقياس ليكرات الخماسي الذي يتراوح بين (٣.٤١-٤.٣٠) وهي تعبر عن المستوى موافق أي ان العينة وافقت على وجود العلاقة.

المحور الثاني: مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف. أجمع أفراد العينة في الدراسة على الموافقة على الفقرات الخاصة ب مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف وظهر هذا من خلال احتساب المتوسط العام وهو يساوي (٤.١٧) الذي كان ضمن نسب الفئة الرابعة من مقياس ليكرات الخماسي الذي يتراوح بين (٣.٤١ - ٤.٣٠) وهي تعبر عن المستوى موافق أي ان العينة وافقت على وجود العلاقة أي وافقوا على فاعلية دور التدقيق الداخلي في تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

المحور الثالث: مدى استجابة إدارة المخاطر الى التحليلات والتوصيات التي يقدمها قسم التدقيق الداخلي: أجمع أفراد العينة في الدراسة على الموافقة بشدة على الفقرات الخاصة بمدى استجابة إدارة المخاطر الى التحليلات والتوصيات التي يقدمها قسم التدقيق الداخلي وظهر هذا من خلال احتساب المتوسط الحسابي العام وهو يساوي (٤.٢٤) الذي كان ضمن نسب الفئة الثانية من مقياس ليكرات الخماسي الذي يتراوح بين (٣.٤١ - ٤.٣٠) وهي تعبر عن المستوى موافق أي ان العينة وافقت على وجود العلاقة.

خامساً: معامل ارتباط Pearson: وهو مقياس للعلاقات الثنائية الخطية للمتغيرين. من خلال التحليل للبيانات الخاصة بالمتغيرين المستقل (التدقيق الداخلي) والتابع (إدارة المخاطر) بواسطة معامل ارتباط بيرسون Pearson والتي اختبرت على بيانات العينة التي أتت في ابعاد المحور الاول الخاص بالتدقيق الداخلي وابعاد المحور الثالث الخاص بإدارة المخاطر حيث ان معامل الارتباط كلما كان قريب من (١) دل ذلك على ان العلاقة بين المتغيرات قوية اما اذا بلغت قيمة معامل الارتباط (٠) دل ذلك على عدم وجود علاقة ارتباط وكانت النتيجة بعد اختبار المتغيرين من خلال معامل ارتباط بيرسون = ٠.٧٤١ وهذه النتيجة تعني ان الارتباط طردي قوي بين المتغيرات وان هذا يعني ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي وقرارات إدارة المخاطر.

جدول رقم (١٣) يمثل معامل الارتباط بيرسون مستخرج من برنامج SPSS

Correlations

المحور_الثالث		المحور_الاول	
المحور_الاول	Pearson Correlation	١	.٧٤١
	Sig. (٢-tailed)		.٠٥٧
	N	١١	٧
المحور_الثالث	Pearson Correlation	.٧٤١	١
	Sig. (٢-tailed)	.٠٥٧	
	N	٧	٧

"الجدول من اعداد الباحثة حسب المعطيات في الاستبيان مستخرجة من SPSS"

سادساً: اختبار الفرضيات:

اختبار One sample T-test:

القيام باختبار الفرضيات (T) لعينة واحدة بواسطة الاختبار (One sample T-test) وهذا لبيان الحكم على معنوية الفرق بين متوسط العينة وقيمة ثابتة ومحددة ويقوم البرنامج الاحصائي SPSS بالحساب لاختبار العينة.

ولحساب الفرضيات بواسطة استخدام اختبار الإشارات يتم اختبار الفرضية الإحصائية بالتالي:

- الفرضية البديلة H_1 .

- الفرضية الصفرية H_0 .

إذا كانت قيمة Sig أكبر من ٠.٠٥ فأنا نقبل الفرضية الصفرية (H_0) وهي التي تقتضي بعدم وجود تأثير للفرضية.

أما إذا كانت قيمة Sig أصغر من ٠.٠٥ فأنا نقبل الفرضية البديلة وهي التي تقتضي بوجود تأثير للفرضية وتثبتها وهي فرضية (H_1).

١- الفرضية الأولى: مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين القرارات المتخذة في إدارة المخاطر.

بعد القيام باختبار البيانات بواسطة الاختبار (One sample T-test) في هذه الفرضية في البرنامج الاحصائي SPSS كانت قيمة ($Sig = ٠.٠٠٠$) وهي أصغر من ٠.٠٥ حيث هذا يعني بوجوب قبول الفرضية مما يعني ان:

H_1 : يوجد تأثير لوظيفة التدقيق الداخلي على تحسين القرارات المتخذة من قبل إدارة المخاطر

٢- الفرضية الثانية: مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف بصورة جيدة وكفوة.

بعد القيام باختبار البيانات بواسطة الاختبار (One sample T-test) في هذه الفرضية في البرنامج الاحصائي SPSS كانت قيمة ($Sig = ٠.٠٠٠$) وهي أصغر من ٠.٠٥ حيث هذا يعني بوجوب قبول الفرضية مما يعني ان:

H_1 : يوجد هناك تأثير للتدقيق الداخلي في تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف بصورة جيدة وكفوة.

٣- الفرضية الثالثة: مدى استجابة دارة المخاطر الى التحليلات والتوصيات التي يقدمها قسم التدقيق الداخلي.

بعد القيام باختبار البيانات بواسطة الاختبار (One sample T-test) في هذه الفرضية في البرنامج الاحصائي SPSS كانت قيمة (Sig = ٠.٠٠) وهي أصغر من ٠.٠٥ حيث هذا يعني بوجوب قبول الفرضية مما يعني ان:

H1: يوجد هناك تأثير على استجابة قسم إدارة المخاطر الى التحليلات والتوصيات التي يقدمها قسم التدقيق الداخلي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

بعد القيام بأعداد هذا البحث في شقيه النظري والعملي تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات:

١- ان وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية تساهم في تحسين القرارات المتخذة من قبل إدارة المخاطر وهناك تعاون مشترك ما بين القسمين في الوصول الى تحقيق الأهداف الموضوعية.

٢- قسم التدقيق الداخلي حسب مجتمع الدراسة في المصارف العراقية يقوم بأعداد خطط التدقيق السنوية وتقييم الخطر المتوقع بصورة دورية تبعاً للمخاطر المدروسة في سوق العمل ومحاولة تجنبها ان أمكن ذلك.

٣- المدقق الداخلي يعمل على دراسة المخاطر المحيطة بالمؤسسة المصرفية ويقارنها مع المستويات المقبولة من قبل الإدارة لتحملها او تجنبها.

٤- يلتزم المدققون الداخليون في المصرف بالعمل على إيصال النتائج من خلال اعداد التقارير ورفعها للجهات المعنية.

٥- هناك دور فعال من قبل قسم التدقيق الداخلي في تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

٦- قسم التدقيق الداخلي يساهم في تقديم الاقتراحات والحلول لقسم إدارة المخاطر بعد عمليات التدقيق التي اجراها.

٧- القيام بالتدقيق بشكل دوري وتحديث التقارير الخاصة بالمخاطر أولاً بأول تبعاً للمخاطر التي يتعرض لها.

٨- تقوم الإدارة بأجراء دورات تدريبية للمدققين لمساعدتهم للاطلاع على أصول ومبادئ وطرق إدارة المخاطر.

٩- قسم إدارة المخاطر في المصارف العراقية (مجتمع الدراسة) يستجيب ويستفيد من التحليلات والتوصيات التي يقدمها قسم التدقيق الداخلي.

١٠- ان إدارة المخاطر تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة مسبقاً من قبل قسم التدقيق الداخلي لمواجهة الاخطار المتوقعة لتحقيق الأهداف.

١١- هناك تعاون وتشاور ما بين الموظفين في المصرف مما يؤثر إيجاباً على جودة وكفاءة العمل وسرعة إنجازه.

١٢- يضع قسم التدقيق الداخلي جميع المخاطر المتوقعة امامه عند التحليل حتى تكون التقارير المقدمة شاملة لجميع الاحتمالات

١٣- في ضوء ما سبق من الاستنتاجات يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار نقطة مهمة وهي ان ليس من مهام او وظائف قسم التدقيق الداخلي والموظفين فيه الرئيسية تحديد المخاطر وادارتها وانما يكون دور القسم بتقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.

التوصيات

- ١- يتوجب بذل المزيد من الدعم والاهتمام لتحقيق التنسيق والمتابعة بين القسمين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
- ٢- ضرورة الاهتمام المكثف بإدارة المخاطر لأنها تعتبر بمثابة المحرك الحيوي لديمومة المؤسسة المصرفية وازدهارها.
- ٣- ضرورة تكثيف الدورات ضمن الاختصاص إدارة المخاطر لموظفي القسمين حتى يكونوا على اطلاع تام بالمستجدات التي تحصل والطرق الجديدة للتعامل مع الاخطار.
- ٤- ضرورة الاهتمام بمهنة التدقيق الداخلي والعمل على تفعيل وظيفتها لما لها من دور إيجابي في تقديم الدعم لإدارة المخاطر وبالتالي تحسين قراراتها.
- ٥- ضرورة الاهتمام بالجانب الذي يضمن استقلالية المدقق الداخلي حتى يتمكن من أداء المهام المناطة به على اتم وجه.
- ٦- ضرورة الاستعانة بالموظفين ذوي الخبرة المهنية الطويلة في القسمين لأنهم يكونوا قد اكتسبوا معلومات متراكمة تساعد على تحسين العمل.
- ٧- العمل على جذب الموظفين ذوي الاختصاص في التدقيق ضمن قسم التدقيق الداخلي حيث يساعدهم هذا بانه من ضمن اختصاصهم العلمي البحث في العمل.
- ٨- ضرورة الاهتمام من قبل المصارف بصورة كبيرة بإدارة المخاطر واحداث قسم مستقل خاص به وكذلك التدقيق احداث اقسام مستقلة في كل فرع من الفروع تتبع للجان التدقيق في الفروع الرئيسية.

قائمة المراجع

- الطائي، ي. ح.، العجيلي، م. ع. &، الحكيم، ل. ع. (٢٠٠٨). *نظم ادارة الجودة في المنظمات الانتاجية والخدمية*. عمان: اليازوري كروب
- بومازونة، ا. &، وئام، ط. (٢٠٢٠). *دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر*. "رسالة ماجستير. جامعة الجبلاني بونعامة خميس مليانه
- فاتح، ب. &، مراكشي، خ. (٢٠١٣). *دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي*. "رسالة ماجستير. ام البواقي، الجزائر.
- دراسة عينة من -دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية. (٢٠١٥). د. بلقاسم &، ب.، لغالي. pp. ٣٢٢-٣٠٧. *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا*. البنوك لولاية مستغانم
- Pritchard, C. (٢٠١٥). *Risk Management Concepts and*. Tayior& Francis Group